مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تقـــــاريـــــر

قناة الجزيرة وتعاطيها مع التعدد اللغوي والثقافي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...مقاربة نقدية

أحمد الخنبوبي

باحث مغربي في العلوم السياسية، تخرج في جامعة القاضي عياض بالمغرب، من مواليد 1983، مشارك في الفئة العمرية الثانية لمسابقة مركز الجزيرة للدراسات عن قناة الجزيرة والمخصصة للباحثين الشباب، واختار الباحث محور "الجزيرة.. رؤى نقدية" ليقدم مساهمته السابقة.

Al Jazeera Centre for Studies
Tel: +974-44663454
jcforstudies@aljazeera.net
studies.aljazeera.net

توطئة

يسجل التاريخ لقناة الجزيرة كونها أول قناة عربية ناقشت بجدية ومن زاوية سياسية وحقوقية القضية الأمازيغية بشمال إفريقيا، والقضية الكردية بالشرق الأوسط، كقضيتين ترتبطان بشعوب ناطقة بلغات غير العربية أبت الجغرافيا والتاريخ إلا أن تكون شعوبا متساكنة ومتصاهرة مع الشعوب العربية ومع اللغة العربية.

ورغم سبق الجزيرة إلى فتح نقاش حول هاتين المسألتين المهمتين كقضايا سياسية وحقوقية وثقافية تطرح نفسها بإلحاح في العقد الثاني من الألفية الثالثة، لاسيما مع فجر الثورات والهزات السياسية الكبرى بالمنطقة، وما أفرزته هذه التحولات السياسية من نشر لفكر التعدد والاختلاف في ظل التآلف والوحدة الممكنين، حيث أصبحت اللغة الكردية لغة رسمية في العراق، ومن المتوقع أن يحصل الشيء نفسه في سوريا، كما أضحت اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب أختها العربية بالدستور المغربي، وهو ما يميل إليه الآن الليبيون في صياغة دستورهم الجديد حيث تبنى المجلس الوطني الانتقالي للحكم هذه اللغة إلى جانب العربية، كما أن اللغة الأمازيغية كانت منذ أعوام لغة وطنية في الدستور الجزائري، ونفس الشيء سيحصل لا محالة في تونس ما بعد بن علي، وفي موريتانيا وغيرها من الدول.

إلا أن هذا السبق الذي أحدثته قناة الجزيرة في طرح هذه الإشكالية في برامجها الحوارية وفي نشراتها الإخبارية من خلال تغطية أهم مستجدات هذه القضايا، لم تواكبه الجزيرة كقناة موجهة بالأساس ومرتبطة بشمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ انطلاقها قبل حوالي خمس عشرة سنة في إطار تعاملها مع التعدد اللغوي بالمنطقة، فقد تعاملت القناة بنوع من الأحادية اللغوية التي حدت من تغلغل أعمق للقناة ببعض الدول، وهو ما جعل القناة كذلك تتعرض لبعض الانتقادات في هذا الصدد، وهذا ما سنطرحه للدراسة، خصوصا وأن معظم الدراسات السياسية الراهنة اتجهت إلى رصد علاقة المعلومات بالتحولات الثقافية والسياسية والاقتصادية(1). فما هي إذن أسس التعدد اللغوي بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط؟ وما هي مظاهر الأحادية اللغوية لدى قناة الجزيرة؟ وما هي سبل انفتاح القناة على كافة المظاهر اللغوية والثقافية بالمنطقة؟

التعدد اللغوي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا .. حقائق ومعطيات

يستمد طرح ضرورة توظيف التعدد اللغوي واستحضار هاجس التعدد الثقافي لدى الإعلام بالمنطقة العربية، وخصوصا من طرف القنوات الفضائية التي تعبر حدود الدول، من مجموعة من الحقائق والمعطيات التاريخية والأنتروبولوجية والسياسية بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تشير كلها إلى وجود تعدد لغوي حقيقي بها من خلال مجموعات ثقافية تشكل في بعض الأحيان نسبا مهمة من السكان، ومجموعات ثقافية ولغوية أخرى تشكل أقليات في دولها، وهو ما يجب الإشارة إليه لتبرير طرح التعدد الثقافي واللغوي في وسائل الإعلام بالمنطقة، وسنركز أكثر في دراستنا على المجموعات الثقافية التي تشكل نسبا مهمة من السكان.

هذا ويعد الأمازيغ (البربر) السكان الأصليين لشمال إفريقيا، وتشير المصادر التاريخية إلى أن تاريخ الحضارة الأمازيغية المكتوب يعود إلى ما يفوق 3000 سنة، وقد تعرضت منطقة الشمال الإفريقي إلى سلسلة من الاستعمارات من طرف الوندال والرومان والإغريق والفينيقيين، إلى أن تم الاستقرار العربي قبل حوالي 1400 سنة.

لكن الأمازيغ رغم كل هذه الاستعمارات والتوافد البشري على منطقتهم، استطاعوا أن يحافظوا على لغتهم وثقافتهم إلى يومنا هذا، في تعايش فريد مع الثقافة واللغة العربيتين، وتعد اللغة الأمازيغية من اللغات العريقة التي عاصرت الفرعونية واليونانية والسريانية والفينيقية واللاتينية وعددا من اللغات التي هي اليوم ضمن اللغات المنقرضة، وقد حافظ الأمازيغ على لغتهم بالتداول الشفهي بفضل تراث غني من الآداب، وبفضل اعتمادهم عليها في حياتهم اليومية مما جعلها تتصف بحيوية كبيرة(2)، وكان أبرز المفكرين والعلماء والنبغاء من الأمازيغ قد أنتجوا باللغة العربية أمثال عبد الرحمن بن خلدون مؤسس علم الاجتماع، والفيلسوف العالمي ابن رشد، والشاعر التونسي أبوالقاسم الشابي، والمفكرين المعاصرين محمد أركون ومحمد عابد الجابري، وغيرهم كثير.

ويتوزع الأمازيغ حاليا على حوالي 11 دولة وإقليم وهي إقليم كناريا الإسباني، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، وبوركينافاسو، إضافة إلى ملايين الأمازيغ المنتشرين بعدة دول من العالم خصوصا أوربا، ويبلغ عدد الأمازيغ في الدول الناطقة بالعربية فقط حسب الإحصائيات الرسمية نسبا تتراوح بين 15 و 60 بالمائة من مجموع السكان، أي ما يقرب من 40 مليون ناطق باللغة الأمازيغية (3).

أما الأكراد فيستقرون تاريخيا بمنطقة جبال الأناضول، ويتوزعون أساسا في دول العراق وسوريا وإيران وتركيا، وهاجر عدد كبير من الأكراد إلى دول أوروبية خصوصا ألمانيا وبريطانيا، وكذا دول أخرى، وتعد اللغة الكردية من أقدم اللغات السامية في الشرق. ويبلغ العدد الإجمالي للأكراد حوالي 55 مليون كردي في مختلف بقاع العالم، منهم حوالي 10ملايين نسمة يستقرون بالبلدين العربيين سوريا و العراق.

وبفضل تنامي الوعي بالهوية لدى الأمازيغ بشمال إفريقيا والأكراد بالشرق الأوسط، أصبحت لهذين الشعبين قوة سياسية مهمة بفعل تأسيس أحزاب سياسية وتنظيمات حقوقية وثقافية، خصوصا بعد جلاء الاستعمار الأجنبي من دولهم منتصف القرن العشرين، وباتوا يطالبون بحقوقهم السياسية والثقافية على وجه الخصوص، بعد أن كانت دولهم تتبنى لعقود خلت سياسة مبنية على الأحادية اللغوية والثقافية، مما انعكس كثيرا على التطور السياسي والاقتصادي بهذه الدول(4)، وفي هذا السياق يرى تهامي عبدلاوي أن الأطراف العربية والتركية والفارسية وقعت في خطيئة غبن الأكراد(5). وبفضل الوعي الهوياتي السالف الذكر، أصبح بهذه الدول إعلام ناطق باللغتين الأمازيغية والكردية(6)، كما حققت هذه النضالات الثقافية لهذه الشعوب مع مطلع الألفية الحالية، مكاسب سياسية تبلورت أكثر مع الربيع الأخير للثورات بالدول العربية، فأصبحت اللغة الكردية رسمية في عراق ما بعد صدام حسين، وشكل أكراد سوريا شرارة الثورة السورية الجديدة، كما أصبحت اللغة الأمازيغية لغة رسمية ووطنية بالمغرب والجزائر، كما تم تبني هذه اللغة من طرف المجلس الانتقالي للحكم بليبيا، وهو ما تتجه إليه تونس ما بعد بن علي كذلك.

وقد أدت سياسة "التتريك" التي انتهجتها الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر بفرض الثقافة واللغة التركيتين على الدول التي كانت تحت الوصاية العثمانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنها الدول العربية، إلى ظهور حركة قومية عربية مضادة لأسلوب "التتريك" الذي سلكه الأتراك، وكانت أهم أفكار الحركة القومية العربية هي ضرورة النهوض باللغة العربية، وإحياء أمجاد العرب، وتوحيد الأمة العربية. وبالفعل لعبت هذه الحركة دورا مهما في جلاء النفوذ التركي عن الدول العربية، وفي استنهاض الوعي الهوياتي لدى الشعوب العربية ولدى حركات التحرر السياسية بهذه الدول، وهو ما ساهم في تأسيس جامعة الدول العربية، وظهور أحزاب سياسية وتنظيمات تتبنى الفكر القومي العربي. لكن هذه الحركة القومية العربية وقعت فيما بعد فيما كانت تؤاخذ عليه الأتراك من الاعتماد على النظرة الثقافية واللغوية الأحادية، خصوصا

في التعامل مع القوميات والثقافات والأقليات الأخرى المتعايشة مع الشعوب العربية، وهنا أركز كثيرا على الأكراد والأمازيغ الذين يشكلون نسبا مهمة من غير الناطقين بالعربية، لكنهم عانوا من تهميش ثقافي وسياسي في أوطانهم لعقود مهمة من الزمن، وفرض عليهم التخلي عن ثقافاتهم، أحيانا بالسياسة، وأحيانا أخرى بالوسائل العسكرية كما حصل في عدة دول (العراق، سوريا، ليبيا...)، وهو ما جعل منطق الأمور غير سوي لدى الكثير من الأجيال اللاحقة، خصوصا من فئات المثقفين والإعلاميين العرب، الذين ساروا في نهج احتساب جميع الشعوب المستقرة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي شعوبا عربية بامتياز، أو في أحسن الأحوال، الوضع في الحسبان بوجود شعوب أخرى لكنها تمثل البدو أو سكان الجبال، أو اعتبارهم شعوبا متفرعة عن العرب وينتمون إلى الثقافة العربية دون استحضار لأي منطق علمي أو تاريخي، وهو ما يحتاج اليوم إلى مراجعة في محلها، خصوصا مع فجر الوعي السياسي والثوري لدى شعوب المنطقة.

إن الوضع الذي شهدته الدول الناطقة بالعربية في تعاملها الأحادي مع التعددية الثقافية واللغوية داخلها، والذي أدى إلى مطالبة الشعوب والقوميات والأقليات بحقوقها الثقافية واللغوية على وجه الخصوص، هو الوضع نفسه الذي عرفته قبل ذلك عدة دول أوروبية وإفريقية وأميركية، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر إسبانيا، التي انتهجت بعد الحرب العالمية الثانية سياسة معتمدة على لغة واحدة هي الإسبانية، بيد أن احتضان الدولة لمجموعة من اللغات والثقافات كالباسكية والكتالانية وغيرها، أدى بهذه المجموعات الثقافية واللغوية إلى المطالبة بحقوقها الوطنية، وهو ما تم في مرحلة لاحقة بعد مرور الدولة بالحرب الأهلية وسقوط ديكتاتورية الجنرال فرانكو، حيث أفرز ذلك تعاقدا بين مختلف الأطياف الثقافية واللغوية داخل المجتمع جعل الدستور الإسباني يعترف بكل لغات الوطن وثقافاته المختلفة ويتعايش الكل في دولة حاضنة لجميع أبنائها دون إقصاء، الشيء نفسه حصل بجنوب إفريقيا بعد فترة نظام الأبارتيد، إذ أصبح دستور الدولة يعترف الآن بحوالي إحدى عشرة لغة.

مما سبق، يظهر بجلاء مدى أهمية معطى التعدد اللغوي في المنطقة التي يتشكل فسيفساؤها من اللغات العربية والأمازيغية والكردية ولغات أخرى، أو كما أشار إلى ذلك المفكر عبد الله العروي حيث قال بأن مفهوم الأصالة لا يستقيم إلا إذا نظرنا إلى الأنا كنتيجة تطور وتراكم (7)، مع استحضار أن الفلسفة السياسية الحديثة أصبحت تولي أهمية خاصة لمبدأ التعددية الثقافية وما يتفرع عنها من حقوق للأقليات، ما سيؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة وتطبيق صحيح للديمقراطية، وكما ترى هذه الفلسفة، فإن النظرة القومية القديمة ذات الثقافة الواحدة بدأت تتلاشى ليحل محلها مما سماه "ويل كيمليكا" بالتكيف الثقافي(8). كل هذا -في رأيي- سيجعل التحدي اللغوي مطروحا في المستقبل القريب أمام الإعلام العربي، وعلى رأسه قناة الجزيرة الفضائية، والتي اعتمدت على شعار الرأي والرأي الآخر، وكذا بوصفها قناة موجهة بالأساس إلى شعوب هذه المنطقة الإستراتيجية بالعالم ، وكذا باعتبارها قناة مهتمة بالدرجة الأولى بأخبارها.

ملامح الأحادية اللغوية في قناة الجزيرة

اعتمدت قناة الجزيرة الفضائية منذ تأسيسها عام 1996، وقبل أن تنشأ قناة الجزيرة الدولية على اللغة العربية كلغة للتواصل الإعلامي مع مشاهديها، مع الاعتماد في بعض الأحيان على اللهجات العربية المحلية لبعض الدول، وبإنشاء قناة الجزيرة الدولية حاولت القناة من خلالها توظيف اللغة الانجليزية كلغة للتواصل العالمي. لكن هذا كله يثير السؤال المحوري بعدم تعاطي القناة مع معطى التعدد اللغوي بالمنطقة العربية والتي تعد القبلة الرئيسة للقناة، هذا بالإضافة إلى أن القناة لم تتناول قضية الأكراد بالشرق الأوسط والأمازيغ بشمال إفريقيا من خلال برامجها الوثائقية بشكل عميق، بالرغم من مجهودات القناة في هذا الصدد والتي يسجلها لها التاريخ كأول قناة فضائية رفعت الحصار الإعلامي عن هاتين

المسألتين الحساستين بالمنطقة، واللتين لم يتعامل معهما حتى الإعلام المحلي في الدول المعنية بالأمر، أي التي ينتمي إليها الأكراد والأمازيغ. إلا أن ما تؤاخذ عليه قناة الجزيرة هو عدم توخي الدقة اللازمة في بعض الأحيان، من خلال تناول قضايا هذين الشعبين، فمثلا فيما يخص الأمازيغ يتم في بعض الأحيان استعمال كلمة "البربر" التي يعدها الأمازيغ كلمة تجريح وقدح في حقهم، والتي تعني "الهمج" باللغة العربية، وهذه الكلمة استعملت من طرف شعوب غازية لوطنهم خلال فترات التعارك والحروب معهم، لاسيما الرومان والإغريق الذين أطلقوا لفظة "بربر" barbares على كل من سواهم من الشعوب(9). كما يتم مثلا توصيف الأكراد والأمازيغ على أساس أنهم يمثلون البدو بدولهم، وهذا مخالف للحقيقة، فمثلا يمثل الناطقون بالأمازيغية حوالي ستين في المائة من سكان مدينة الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب، ويمثلون تسعين في المائة من سكان مدينة أغادير العاصمة السياحية للمغرب.

وتتجلى كذلك مظاهر النظرة اللغوية والثقافية الأحادية لقناة الجزيرة من خلال عدم الحرص على تقديم أي برنامج، أو نشرة إخبارية، أو وصلة إعلانية، بإحدى اللغات المنتشرة بالمنطقة، مع العلم مثلا أن القناة تحرص دائما على تقديم فقرات إخبارية لذوي الاحتياجات الخاصة من الصم والبكم بالدول الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي في إطار التواصل معهم، بينما يشكل الناطقون بغير اللغة العربية حوالي خمسين مليون فرد يمكن أن يتم التواصل معهم بشكل أفضل بتوظيف لغاتهم الأم.

كما تجدر الإشارة إلى مسألة أخرى تثير حفيظة الأمازيغ بشمال إفريقيا، حيث يرد كثيرا في التقارير الإخبارية لقناة الجزيرة مصطلح "المغرب العربي"، وهي التسمية التي تم حذفها في الدستور المغربي الحالي كونها تقصي شعبا أمازيغيا بأكمله يقطن المنطقة، فالصائب هو مصطلح "المغرب الكبير"، أو"المغرب الإسلامي" الذي يتسع لكافة مكوناته من عرب وأمازيغ، فكما يرى هابرماس "بأن النظريات السوسيولوجية للفعل تتطلب على الأقل إجماع المعارف التي يشكلها المتحاورون وتجميعا ضروريا وكافيا للتأويلات التي يعطونها، بهذه الغاية يتقبلون التواصل بواسطة اللغة أو بالأحرى وسيلة لتبادل المعلومات"(10).

إن هذه المقاربة النقدية لتبني قناة الجزيرة هذه النظرة الأحادية، بصفتها قناة موجهة بالأساس إلى منطقة تتشكل أساسا من العرب والأمازيغ والأكراد وشعوب أخرى، لا ينتقص من الموضوعية الإعلامية للقناة، والدعوة إلى ضرورة انفتاحها اللغوي على عامة التكوينات اللغوية بالمنطقة يعد تكريسا لمبادئ الديمقراطية الإعلامية، خصوصا وأن قناة الجزيرة تعد من القنوات الفضائية القليلة التي وضعت رؤية وتصورا لمهامها الإعلامية، وهذه الرؤية تنبني على اعتبارها منبرا إعلاميا تعدديا، وكذا طموحها لتكون جسرا بين الشعوب والثقافات، إضافة إلى ميثاق الشرف المهني للجزيرة، والذي يدعو بدوره في محوره السادس إلى ضرورة التعامل الموضوعي مع التنوع الذي يميز المجتمعات البشرية بكل ما فيها من أعراف وثقافات ومعتقدات، هذا بالإضافة إلى دليل السلوك المهني للقناة، والذي يدعو في بنده الثامن إلى احترام خصوصية وتفرد مختلف ثقافات وعادات وتقاليد الشعوب كافة(11).

إن التزام قناة الجزيرة بهذه المبادئ والأفكار المستقاة من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها، يفترض أن يدفع بالقناة لكي تميل أكثر إلى مبادئ التعددية اللغوية والثقافية وفق هذه المواثيق الدولية التي تدعو إليها، وكذا أن تميل القناة إلى النهوض بحقوق الإنسان بالمنطقة، وثقافة المساواة والإنصاف، ويمكن في هذا الصدد استحضار مجموعة من المواثيق والعهود الدولية في شأن الحقوق الثقافية واللغوية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقر أنه "يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان انتماءا كاملا وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح

والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العرقية والدينية وإلى زيادة مجهودات الأمم المتحدة لحفظ السلام"(12)، وكذا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في مادته الخامسة عشرة والتي تنصص على أن "للشعوب الأصلية الحق في أن يعبر التعليم والإعلام تعبيرا صحيحا عن جلال وتنوع ثقافتها وتقاليدها وتاريخها وتطلعاتها"، وفي مادته السادسة عشرة ينص على أنه "ينبغي على الدول أن تشجع وسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة على أن تجسد بشكل واف التنوع الثقافي للشعوب الأصلية دون الإخلال بضمان حرية التعبير الكاملة"(13). كما أن الاتفاقية 169 بشأن الشعوب الأصلية الصادرة عن منظمة العمل الدولية تدعو مادتها الثلاثون إلى "استعمال وسائل الإعلام الجماهيري بلغات الشعوب الأصلية"(14). هذا بالإضافة إلى استحضار منطق ضرورة الدعوة إلى التعايش والتمازج الثقافي والحضاري بين الشعوب، الذي يفرض الاعتراف بالآخر والبحث عن سبل التعايش والتساكن، وهذا الدور يفترض أن تلعبه وسائل الإعلام وعلى رأسها القنوات الفضائية التي تتبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مثل قناة الجزيرة الفضائية بالرغم من كونها قناة مستقلة وغير تابعة لأية حكومة أو دولة.

إن تضمن مبادئ الصياغة والمعالجة لدى القناة على اللغة العربية الفصحى المبسطة الخالية من التعقيد والتنطع، يمكن أن يتطور في إطار مبدأ التعدد، فيمكن أن تجعل القناة من اللغة العربية لغة رئيسة مع إمكانية فسح المجال للغات أخرى يمكن أن تساهم في أداء الوظيفة الإعلامية للقناة في أحسن الأحوال. فتبني قناة الجزيرة للغة الانجليزية كلغة ثانية في تواصلها الإعلامي مع جمهورها، وفتح قناة دولية ناطقة بالإنجليزية، والاعتماد على محطات للنقل بعدة دول، يمكن اعتباره خطوة مهمة من طرف القناة لكسر نهج الأحادية اللغوية لديها، فهناك تجارب تلفزيونية عالمية مثلBBC و CNN وEURONEWS مثلا، ما كانت ستصل إلى العالمية والانتشار الواسع، لولا اعتمادها على عدة لغات محلية في العالم، فقناة "أورونيوز" مثلا تقدم الأخبار بحوالي 15 لغة بما فيها لغات الشرق، العربية والفارسية والتركية (15)، مما جعلها تدخل ملايين البيوت في العالم. وهنا أرى بأن قناة الجزيرة لا بد لها أولا من عدم تجاوز لغات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كي تتقوى القناة في هذه المنطقة من العالم، والتي تعد معقلا مهما للقناة وتتمتع فيه الأخيرة بشعبية واحترام كبيرين من طرف المشاهدين.

مقترحات استشرافية: الجزيرة تتسع لكافة شعوب المنطقة

بقبولها مبدأ النقد وتلقي المقترحات التقويمية، تكون قناة الجزيرة الفضائية تجاوزت النظرة الإعلامية التي لا تقبل المراجعة والتي تجعل من نفسها قناة مثالية، مما يجعلها تخسر رهان التطور، وبقبولها النقد والإنصات إلى الآراء المخالفة تستطيع القناة تجاوز النواقص المسجلة عليها باستمرار، لتحقق مزيدا من التألق الإعلامي، ومزيدا من الانتشار الواسع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل وفي العالم بأسره.

إن تجاوز قناة الجزيرة التعاطي الأحادي مع التعدد اللغوي والثقافي بالمنطقة لن يمس ثوابت ومرتكزات القناة التي اعتمدت عليها منذ إنشائها، كما أن تجاوز الطرح الأحادي لن يمس من أداة التواصل اللغوي الرئيسة لدى القناة والمتجلية في اللغة العربية، فقد استطاعت القناة أن توظف لغات أجنبية خصوصا الإنجليزية قبل ذلك، في توفيق مع القناة الرئيسة الناطقة باللغة العربية.

إن هذا الانفتاح اللغوي للقناة على لغات المنطقة خصوصا اللغتين الكردية والأمازيغية، سيجعل القناة أكثر انتشارا وأكثر شعبية، وأكثر انسجاما مع ثوابتها وشعارها الرئيس كقناة للرأي والرأي الآخر، كما سيدفع بالقناة نحو ما يمكن أن نسميه

تخليق وأنسنة الرسالة الإعلامية، خلافا لما قد يسببه الإعلام بصفة عامة والإنترنت والقنوات الفضائية على وجه الخصوص، من تدمير للبنى والخصوصيات الثقافية للشعوب، نظرا لقوة تأثيرها على المتلقي، وكذا عدم اعترافها بالحدود والحواجز، كما قال "أرثر كلارك" في زمن سابق حين أكد أن أمواج الراديو لا تحترم الحدود أبدا(16).

في هذا الاتجاه سأسرد مجموعة من المقترحات التي أعتقد أنها ستكون مناسبة لجعل قناة الجزيرة الفضائية منفتحة على كافة شعوب ولغات وثقافات المنطقة، مع الحفاظ على مرتكزاتها الأساسية، وتتمثل هذه المقترحات بالأساس في:

- بث نشرة إخبارية يومية باللغتين الكردية والأمازيغية.
- إنتاج برامج حوارية ووثائقية ناطقة بهذه اللغات يمكن أن تبث بشكل أسبوعي.
- إنشاء قناة خاصة للناطقين باللغتين الأمازيغية والكردية تنتج برامج خاصة بها، أو تقوم بترجمة برامج من اللغة العربية إلى هاتين اللغتين، مع إمكانية الاستعانة بمجموعة من القنوات التلفزيونية الكردية والأمازيغية الرسمية وغير الرسمية، التي أنشئت في الآونة الأخيرة بدول ناطقة بالعربية أو ببعض الدول الأوروبية.
- بث وصلات إعلانية وإشهارية تبين أهداف ومبادئ قناة الجزيرة باللغتين الأمازيغية والكردية، مثل شعار "الجزيرة: الرأي والرأي الآخر" والذي يقابله في الأمازيغية :"الجزيرة: أسماقل د ؤسماقل ياضن".
- انفتاح القناة على الفاعلين السياسيين والثقافيين في الحقلين الكردي والأمازيغي، الناطقين بالعربية من خلال برامج القناة وخصوصا الحوارية منها.
- إنجاز برامج وثائقية حول ثقافات المنطقة المتنوعة والمتعددة، تبرز إشراقاتها التاريخية والحضارية.
- التفكير الجدي في الانفتاح المستقبلي لقناة الجزيرة على لغات الدول المجاورة للدول العربية كاللغة الفارسية والتركية وغيرها.
- التنصيص في مبادئ الصياغة والمعالجة الخاصة بالقناة على أن اللغة العربية الفصحى المبسطة هي اللغة المستعملة في المعالجة الرئيسة للقناة بشكل أساس، مع إمكانية الاعتماد على لغات أخرى بشكل ثانوي من أجل أداء الوظيفة الإعلامية للقناة في أحسن وجه.
- فتح مكتب تواصل متخصص للقناة بأحد الدول الناطقة بالكردية، وكذا مكتب بأحد الدول الناطقة بالأمازيغية من أجل تسهيل التواصل الإعلامي، والحصول على المادة الإعلامية باللغات المحلية.

هذا وإن النظريات السياسية حول الإعلام ترى أن الإعلام يعد إطارا يؤسس للنظم العامة(17)، لأنه يرتب تصور الإنسان للحدث، ويصنع له ضوابط، ويخلق قيما جديدة في بعض الأحيان، باعتبار أن السياسة الإعلامية لأي منبر تكون لها أهداف تنشد تحقيقها، وبالتالي، فوسائل الإعلام تقوم بدور هام في التنشئة الاجتماعية(18)، ويمكن القول في هذا الصدد بأن قناة الجزيرة قد سارت في هذا الاتجاه بشكل ملموس، خصوصا إن هي أضافت تكريس قيم التعددية اللغوية والثقافية، كقيم إنسانية تؤسس للتعايش والتساكن الإنسانيين.

على سبيل الختم

إن الخوض النقدي في قضية اعتماد قناة الجزيرة الفضائية على الأحادية اللغوية في تخاطبها الإعلامي مع شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تضم دولها بالإضافة إلى الناطقين باللغة العربية ناطقين بلغات أخرى لاسيما الأمازيغية والكردية، بالإضافة إلى لغات أخرى في المحيط العربي أذكر منها الفارسية والتركية، لا ينتقص من التراكم الإعلامي الذي حققته القناة منذ تأسيسها، وكذا لا يحد من الإيجابيات والمزايا التي تزخر بها القناة من حيث خطها التحريري الجريء والصريح، وكذا الانفتاح ومبدأ التعدد والاختلاف في الرأي اللذان تتميز بهما القناة، وفسح المجال من أجل طرح رؤى نقدية حول القناة سيجعلها تظل في ريادة الإعلام الفضائي بالمنطقة، وذلك بتخطيها للنواقص والأخطاء التي قد تقع فيها ويرصدها المتخصصون والباحثون المهتمون بالتجربة الإعلامية الفريدة للقناة.

إن اعتماد أفكار وتوجهات وتقاليد إعلامية، لا يقتضي بالضرورة أن تكون هذه التقاليد الإعلامية سائدة ومتناولة من طرف وسائل إعلامية أخرى، فجدة الأفكار هي التي تخلق التطوير والإبداع والابتكار في أي مجال من المجالات، فلو تبنت قناة الجزيرة مثلا عند انطلاقها التقاليد الإعلامية السائدة في محيطها، لما حققت النجاح والمصداقية التي تتمتع بهما الآن، وعليه، فإن الانفتاح على اللغات المحلية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيعطي التجربة الإعلامية لقناة الجزيرة الفضائية حافزا جديدا لكسب المزيد من التجذر في الساحة الإعلامية بالمنطقة. ثم إن الاتجاه الذي طرحته هذه الدراسة من خلال دعوتها إلى الانفتاح اللغوي والثقافي للقناة على كافة شعوب المنطقة، سيجعل القناة أكبر من وسيلة إعلامية، لينقلها إلى قناة تتبنى قيما إنسانية نبيلة أساسها التعايش، وثقافة تستوعب حقوق الإنسان الفردية والجماعية، لاسيما الحقوق الثقافية واللغوية كما تنص عليها مختلف المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما تصبو إليه القناة لاسيما وأن ميثاقها لا يجعل الانتشار الواسع غرضا رئيسا بقدر ما تهدف القناة إلى الاحترام والحفاظ على المصداقية، وهنا أرى أن مبدأ التعدد يدخل في صميم نيل القناة للاحترام، وترسيخ مصداقيتها لدى الجميع.

مصادر

1. انظر خضر عباس عطوان :"الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية"، المجلة العربية للعلوم السياسية،ص 151،عدد71، شتاء 2008.
2. للمزيد من التفاصيل انظر أحمد بوكوس:"الأمازيغية، المفارقة بين الواقع والقانون"، جريدة دفاتر سياسية، عدد 30، بتاريخ 1-15 فبراير 2002.
3. هناك تكتم رسمي في الدول المغاربية حول نسبة الناطقين بالأمازيغية أو ذوي الأصول الأمازيغية، وفي سابقة بالمغرب في الإحصاء السكاني لسنة 2004 أعلنت المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة الناطقين بالأمازيغية في المغرب تقارب 60 بالمائة. وفي الحقيقة يصعب علميا وعمليا تحديد نسبة الأمازيغ أو العرب بالدول المغاربية لأنه وقع اختلاط وتمازج وتزاوج بين العنصرين العربي والأمازيغي مع الحفاظ على الثقافتين العربية والأمازيغية كإرث مشترك.
4. ظهرت عشرات التنظيمات السياسية والمدنية الأمازيغية والكردية بعدد من دول شمال إفريقيا، كالحزب الديمقراطي الأمازيغي بالمغرب، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية بالجزائر، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد بمالي، والحزب الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بالعراق، وغيرها من التنظيمات والأحزاب.
5. تهامي العبدولي،"إسلام الأكراد: نموذجا لإسلام الأقليات، قراءة في تداخل الديني والقبلي والقومي"،ص 37، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى سنة 2007.
6. ظهرت مجموعة من المحطات الإذاعية والتليفزيونية الأمازيغية والكردية خصوصا مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، ومنها ما يمتلكه الخواص، ومنها ما هو رسمي. كما ظهرت العشرات من الجرائد والمجلات والدوريات باللغتين الأمازيغية والكردية.
7. عبد الله العروي:"الأيدولوجيا العربية المعاصرة"، ص 251، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، سنة 2006.
8. انظر ويل كيمليكا:"أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع"، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، منشورات عالم المعرفة، عدد 377،يونيو 2011.
9. التنبكتي"،الطوارق: عائدون لنثور"، تقديم عبد الله حيتوس، ص 17، منشورات منظمة تمانيوت،الطبعة الأولى، سنة 2006.
10. أنظر محمد الأشهب:"الفلسفة والسياسة عند هابرماس: جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديموقراطية"، ص 17 منشورات دفاتر سياسية، الطبعة الأولى، سنة 2006.
11. مبادئ قناة الجزيرة المنشورة على الموقع الرسمي للجزيرة على الإنترنت: الرؤيا والمهمة، ميثاق الشرف المهني، دليل السلوك المهني، الصياغة والمعالجة.
12. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 10 ديسمبر 1948.
13. إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 61/295 يوم 13 شتنبر 2007.
14. الاتفاقية 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، اعتمدتها منظمة العمل الدولية في مؤتمرها العام بتاريخ 27 يونيو 1989.

15. المصطفى مرادا،"تجارب إعلامية بصمت التاريخ: أورونيوز القناة التي تقدم الأخبار بأكثر من 15 لغة"، جريدة المساء المغربية، عدد 1528، يوم 20-21 غشت 2011.
16. ولتر .ب.ريستون:"أفول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا"، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، ص 149، دار النسر للنشر والتوزيع، سنة 1995.
17. خالد عليوة:"الإعلام والاتصال في الأنظمة الديمقراطية"، مجلة الملتقى، ص 90، العدد25، مايو 2011.
18. انظر لحسن أوسي موح:"نشرة اللهجات: قراءة أولية في البعد السياسي"، كتاب جماعي: الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري الوطني"، ص 51، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سنة 2007.

انتهى